فيعود راس المال الخمسة وسبعين اى فكلما بيع شيا يجبر
به الخسر ولا يقسم حتى يصير المال خمسة وسبعين بالفعل فاذا
ربح بعد ذلك خمسة مثلا تكون بين المالك والعامل
وان كان خاسرا بان اشتراه باذنه فان الخسران حصل بعد الشرا
لانه ليس في قبضته اى ليس في يده وهو في عهده رد راس
المال كما اخذه لكل فسخ الى اى عالم يلزم من فسخ العامل
ضياع المال والا فلا يجوز له الفسخ ولا ينفذ لو فسخ ومحل جواز
للمالك اذا لم يلزم عليه تضييع حق العامل من الربح والا فلا ينفذ
فسخه استيفا الدين نسيئة باذنه او كان باع ولم يسلم
المبيع ولم يقبض الثمن ثم جن المالك مثلا فانه يستوفي الدين
المذكور في الصورتين في المساقات الى لما اخذت
شبها من القراض من جهة ان كلا منها عمل في شي ببعض نمايه
والعمل مجهول واشبهت للاجارة من جهة اللزوم والتاقيت
ذكرت بلتيهما وهي لغة ماخوذه من السقي الى فيه مسامحة
لان اللغة تتعلق بالمسمى والاشتقاق يتعلق بالالفاظ فكان
الاولى ان تقول وهي ماخوذه من السقي ومعناها لغة كذا وكذا
الى المحتاج بالجر صفة للسقي جواب عما يقال لما اخذت من
السقي واستوفى لها منه اسم مع انها تشتمل على الحرث مثلا فكان
يصح ان يقال لها محارثة مشتقة من الحرث فاجاب بان السقي
يحتاج اليه اكثر من غيره لانه النفع الى علة لقوله المحتاج
او علة للعلة او علة ثانية على تقدير حرف العطف اى ولانه
الى ان يعامل الى اشتمل هذا التعريف على الاركان الستة
لانها صريحة فيه الا الصيغة فانها تضمن والتقدير ان يعامل
اى بصيغة والتربية عطف عام على خاص على ان
متعلق بقوله يعامل عامل اهل خيبر الى اى عام فتجد
لما

لما فتحها عنوة وملك ارضها ونخلها وقسمها بين الغانمين
فرد لهم النخل والارض ليكون عملا فيهما بالشروط وانما
تعاطى النبي العقد بنيابة عن الغانمين ولكن هذا ظاهر في جواز
المساقاة واما دفع الارض فهو من قبيل الخابرة اذا كان البذر
من عندهم وهي باطلة ولو تبعا الا ان يحمل دفع الارض
على انه مزارعه والبذر من عند النبي مثلا وعوا دالارض
بالذرع واتحد العقد والعامل وقدمت المساقاة على المزارعة
في نفع مزارعة تبعا لانها لا اشجار الى توجيه للدليل
العقلي ولو اكتوى المالك الى من تمام التعليل وتعمل اى
وذكر عمل وذكر شر على هامر في القراض والشركة هذا احد
الاركان اى وهو السادس ويشترط فيه الى ان كان
الضمير راجعا للعمل وهو الاظهر فالامر ظاهر وان كان الضمير راجعا
للنخل الى اقتضى ان ذلك لا يشترط في العين انه لا بد منها
فيه ليصح فكان الاولى تاخير ذلك عن قوله ومثله العنب و
حاصلها ذكره شروط خمسة وزاد عليها كون العمل في النخل
او عنبا وسياتي ان الشرط اخذ محترزاتها على اللف والنشر المخبط
وتتمة الى غرضه الاعتراض على المتن بانه وقع في النهي
ويجاب عن المتن بانه اشار بذلك الى ان النهي المتنزيه لا للتحريم
واختلفوا في ايهما افضل اى في جواب هذا الاستفهام
ان النخل افضل الى انظر معنى الافضليه فان النخل ليس محل عمل يترتب
عليه زيادة ثواب حتى يكون افضل من غيره ويجاب بان المراد
بالفضل الشرف والمزية في النفوس وهذا ينفع في امثال ذلك
كقوله فضل الثريد على الطعام والحاصل ان الشراح اقاموا على هذه
الدعوى اربعة ادلة الاول قوله لوروده والثاني قوله وانها
خلقت والثالث قوله والنخل مقدم الى والرابع قوله وشبيه الى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)